

قراءة في قوانين المالية الجزائرية وأثرها على الوضعية الجبائية للفترة (2015 و 2016)

Reading in the contents of the Algerian financial laws and their impact on the fiscal situation for period (2015-2016)

نور الدين بعيليش^{1*}، عمر الفاروق زرقون²، مراد حجاج³

¹ مخبر التمويل، مالية المؤسسة، مالية الأسواق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر
(nbailiche@gmail.com)

² مخبر التمويل، مالية المؤسسة، مالية الأسواق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر
(farouk_30@hotmail.com)

³ مخبر التنمية الإدارية للإرتقاء بالمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر
(mouradogx82@gmail.com)

تاريخ الاستلام: 2017؛ تاريخ القبول: 2017؛ تاريخ النشر: 01 ديسمبر 2017

ملخص: تعالج هذه الدراسة الوضعية الجبائية في الجزائر، بالتطرق إلى أهم التحصيلات الجبائية و الأهداف المحققة بعد التعديلات التي جرت في قانوني المالية لسنتي 2015 و 2016، و على هذا الأساس تطرقنا إلى قراءة في قوانين مالية منذ سنة 2015 إلى سنة 2017 و التفصيل في أهم التعديلات التي جاءت بها هذه القوانين، في إطار التدابير الجبائية التي ترمي من خلالها السلطات العمومية إلى تسهيل إجراءات الإخضاع الجبائي خاصة فيما يتعلق بالضريبة الجزائرية الوحيدة و كذا إعادة النظر في الأسس و نسب الإخضاع لمختلف الضرائب و الرسوم، و كذلك في ظل السياسات المستدركة لتخفيف تداعيات تراجع أسعار البترول، و من اجل دراسة إشكالية هذا الموضوع قمنا بدراسة تحليلية و تقييمية، استعرضنا فيها مجموعة من الإحصائيات بداية من دراسة الضغط الجبائي و كذا مقارنة بين الأهداف المحققة خلال السنتين 2015 و 2016، و تم التوصل في الأخير أن إصلاح النظام الضريبي لم يكن له دور فاعل في الرفع من مردودية الجبائية العادية إلى جانب عدم قدرته على التأثير على بنية هيكل الجبائية العادية الذي بقيت تسيطر عليه الضرائب غير المباشرة بصورة كبيرة و واضحة، كما أن التحفيزات الضريبية التي تضمنتها قوانين المالية في إحداث استثمارات جديدة لم تنجح في خلق أوعية ضريبية جديدة، والسبب في ذلك يرجع إلى غياب الاستقرار التشريعي.

الكلمات المفتاحية: نظام جبائي، ضغط جبائي، إخضاع جبائي.

Abstract: This study examines the fiscal situation of Alegria, and that byshowing statistics on tax revenues and the goals have been achieved since the changes in finance act in 2015 and 2016. Accordingly, this study reviews financial laws and regulations stated since 2015 till 2017, also this study highlights the important changes in these regulations. Regarding the aims of public authorities to ease and facilitate taxation, especially the single fixed tax and also recheck the foundations and ratios of taxes and dues. Therefore, due to government policies to overcome negative impacts of oil price depreciation, the author provides this assessment and analytical study. This study denotes some statistics starting from tax-pressure and also compare achievements in the year of 2015 and 2016. This study found that tax system reform did not play any significant role to higher normal tax revenues, and also did not affect the structure of normal tax, which is explicitly dominated by indirect taxes. Therefore, tax incentives that incorporated in financial acts to stimulate investments did not provide any additional tax base (taxable income), this is because of the absence of regulation stability.

Keywords: fiscal system, fiscal pressure, taxation .

* المؤلف المرسل.

المقدمة:

إن تتبع مسار القوانين المالية في الجزائر يلاحظ أن الجباية البترولية و الجباية العادية، شكلت أهم المصادر الرئيسية في إيرادات الدولة و قد عملت السلطات العمومية على تكييف الأنظمة الجبائية مع الأوضاع السائدة ، فبعدما كانت الدولة تعتمد على إيراداتها من الخروقات فقط، وجب عليها العمل على إيجاد مصادر بديلة أخرى ، و ارتكزت في المدة الأخيرة هذه البدائل أساسا على السياسة الجبائية.

نظرا للانخفاض الحاد في أسعار الخروقات و ضعف القطاع الاقتصادي المنتج و كذلك تدهور قيمة النقد، أدى هذا بالدولة إلى إعادة النظر في هذه الجوانب مما أوجب عليها القيام بإصلاحات مس بشكل كبير السياسة الجبائية و قد تجسد ذلك ابتداء من سنة 2015، حيث أعطى دورا فعالا للضرائب في تمويل ميزانية الدولة و قد نتج عن هذه الإصلاحات إجراءات تسهيلية كثيرة على مختلف الضرائب و الرسوم ، بالإضافة إلى تخفيض في نسب الإخضاع على قطاع الإنتاج، إلا انه ما يستدعي الدراسة هو فعالية هذه الإجراءات في تحقيق أهدافها و تماشي هذه الاجراءات مع ما حقق فعلا من تحصيلات جبائية التي قد تساهم في زيادة الموارد و مواجهة حدة النفقات المتزايدة.

من خلال ما سبق ذكره يتمثل التساؤل الرئيسي لهذا البحث، كالتالي: " إلى أي مدى ساهمت القوانين المالية و التدابير الضريبية في تحقيق الاهداف الجبائية ؟ " نحاول الإجابة على هذا السؤال من خلال سوف يتم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى محورين كما يلي:

1. قراءة في التدابير الجبائية للسنوات 2015. 2016. 2017.

2. دراسة الوضعية الجبائية للجزائر خلال الفترة (2015-2016)

1. قراءة في التدابير الجبائية للسنوات 2015. 2016. 2017.

1.1 التدابير الجبائية المتعلقة بقانون مالية لسنة 2015. 2016. :

1.1.1 التدابير المتعلقة بتطوير الاستثمار و دعم المنتج المحلي :

- إعادة استثمار 30% عوض 100% من الأرباح المحققة من المؤسسات التي تستفيد من إعفاءات في مجال الضريبة على أرباح الشركات أو الرسم على النشاط المهني و تكون هذه الأرباح محققة من حصة الامتيازات الموافقة لهذه الإعفاءات أو التخفيضات في اجل أربع 4 سنوات ابتداء من تاريخ اختتام السنة المالية التي تخضع نتائجها للنظام التفضيلي¹.
- إخضاع واردات بعض المواد المصنعة المشابهة للمواد التي يتم إنتاجها ضمن الأنشطة التابعة للفروع الصناعية المنصوص عليها. بموجب أحكام المادة 75 من قانون مالية لسنة 2015 للرسم على القيمة المضافة و الرسم الداخلي على الاستهلاك وفق المعدلات و التعريفات المحددة بموجب قوانين المالية .
- إرساء و دعم الاستثمار الأجنبي. بممارسة الأجانب لأنشطة إنتاج السلع و الخدمات و الاستيراد ترتبط بتأسيس شركة تحوز المساهمة الوطنية المقيمة على نسبة 51% على الأقل من رأسمالها، و يترتب عن أي تعديل للتسجيل في السجل التجاري امتثال الشركة لقواعد توزيع الرأسمال المبنية أعلاه، إلا انه لا تخضع لهذه الإلزامية التعديلات التي ترمي إلى :
 - تعديل رأسمال اجتماعي زيادة أو تخفيض الذي لا يترتب عليه تغيير في حصص توزيع الرأسمال الاجتماعي المحدد أعلاه .
 - التنازل عن أسهم الضمان المنصوص عليها. بموجب المادة 619 من القانون التجاري أو تبادلها المتصرفين الإداريين القدامى و الحدد و ذلك دون أن تتجاوز قيمة الأسهم المذكورة 1% من رأسمال الاجتماعي للشركة.
 - إلغاء نشاط أو إضافة ملحق
 - تعديل النشاط تبعا لتعديل مدونة الأنشطة
 - تعديل مدير أو مسيري الشركة
 - تغيير عنوان المقر الاجتماعي².
- إدراج بعض المواد الكيميائية و العناصر الغذائية للمعدل المنخفض فيما يخص الرسم على القيمة المضافة.
- إخضاع بعض المعدات الالكترونية و أجهزة الإعلام الآلي لمعدل 15% فيما يخص الحقوق الجمركية .

- الاحتفاظ بنسبة 34% من مجموع الأسهم أو الحصص الاجتماعية بالنسبة للمؤسسات التي تنجز عمليات الشراكة عن طريق فتح رأس المال الاجتماعي.
- إمكانية إنشاء و تهيئة و تسيير مناطق صناعية على أراض غير فلاحية من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، دون الإخلال بالتشريع و التنظيم المتعلقين بالاستثمار و البيئة.
- الاستفادة من نظام القبول المؤقت³ من أجل تحسين الصنع، البضائع:
- المستوردة مباشرة من الخارج، سواء كانت ملكا للمستفيد من هذا النظام أو موضوعة تحت تصرفه من قبل طالب المنتج التعويضي.
- الموضوعة تحت نظام جمركي اقتصادي حر
- إعفاء من الحقوق الجمركية البترين و المازوت المعاد استيرادهما في إطار عمليات معالجة النفط الخام الجزائري في الخارج التي تقوم بها سوناطراك، تحت النظام الاقتصادي الجمركي للتصدير المؤقت لتحسين الصنع.

2.1.1 التدابير المتعلقة بتبسيط الإجراءات الجبائية و إرساء ضمانات المكلف

- دعم و إرساء الضمانات الممنوحة للمكلفين الضريبيين في إطار الرقابة على الوثائق، الرقابة على المحاسبة و الرقابة على مجمل الوضعية الجبائية بحيث عند انتهاء التحقيق في المحاسبة بفترة معينة بالنسبة لضريبة واحدة أو مجموعة من الضرائب و الرسوم و باستثناء ما إذا كان المكلف قد قام بأعمال تدليسية أو أعطى معلومات خاطئة أو غير كاملة، فإنه لا يمكن للإدارة الجبائية أن تشرع في مراقبة جديدة لنفس التقييدات المحاسبية أو فواتير أو مذكرات لنفس الضرائب و الرسوم و بالنسبة لنفس المدة.⁴
- عند الانتهاء من إجراء تحقيق معمق في الوضعية الجبائية الشاملة بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي، لا يجوز للإدارة الجبائية بعد ذلك في الشروع لإجراء تحقيق جديد أو مراقبة الوثائق خاصة بنفس الفترة أو نفس الضريبة.⁵
- الحصول على اعتماد الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بقرار من المدير الولائي للضرائب بعد أن كان القرار في سلطة المدير الجهوي للضرائب.
- إمكانية إيداع التصريحات الشهرية المتعلقة بمختلف الضرائب و الرسوم دون أن يتم دفع الحقوق المستحقة في الوقت نفسه و هذا يتطلب يودع لدى رئيس قبضة الضرائب المختلفة.
- في حالة ما إذا تجاوز تسديد الضرائب و الرسوم المستحقة الأجل المنصوص عليه، تطبق غرامات التأخر عن الدفع المنصوص عليها في التشريع، ابتداء من التاريخ الذي كان من المفروض أن تسدد بحلوله.⁶
- بخصوص إجراءات المنازعات الجبائية :
- إمكانية لجان الطعن إبداء الرأي حول طلبات المكلفين بالضريبة المتعلقة بجميع الضرائب، و الرامية إما لتصحيح الأخطاء المرتكبة في الوعاء أو حساب الضريبة، وإما الاستفادة من حق ناجم عن حكم تشريعي أو تنظيمي.
- يبلغ القرار للمكلف بالضريبة في أجل شهر واحد.
- تعتبر آراء اللجان نافذة باستثناء تلك الآراء المخالفة؛⁷
- تعديل قائمة أعضاء لجان الطعن الثلاثة 03 .
- تعيين لجان الطعن لعهددة ثلاث 03 سنوات قابلة للتجديد.
- تأسيس ثلاثة لجان طعن:

- ✓ لجان ولائية تختص في قضايا ذات مبلغ اقل من أو يساوي 20 مليون دج
- ✓ لجان على مستوى المديرية الجهوية تختص في قضايا ذات مبلغ ما بين 20 مليون دج و 70 مليون دج
- ✓ لجان مركزية تختص في قضايا ذات مبلغ أكبر من 70 مليون دج و كذلك المنازعات المطروحة على مستوى مديرية كبريات المؤسسات.

2-1 قراءة في التدابير الجبائية لسنة 2017 :

1-2-1 في مجال استرداد الرسم على القيمة المضافة :

- تصنيف طلب الاسترداد باعتباره في مرحلة أولى كعقد تسييري و ليس عقد نزاعي و تفوض صلاحية تسييره لمصالح التسيير المكلفة بالملف الجبائي للمكلف بالضريبة
- يمنح حق استرداد الرسم للمدينين بالضريبة الذين يحققون العمليات التالية:
 - ✓ عمليات التصدير
 - ✓ عمليات تسويق سلع و خدمات معفاة من الرسم على القيمة المضافة
 - ✓ عمليات تسليم بضائع و سلع و خدمات إلى قطاع معفى أو مستفيد من نظام ترخيص الشراء بالإعفاء
 - ✓ العمليات التي تنتج عن الفرق في نسبة الرسم (9% و 19%)
 - ✓ التوقف عن النشاط.⁸
- إيداع الطلب في كل فصل ثلاثي
- إيداع الطلب على مستوى مديرية الضرائب التي يتبع لها إقليميا أو مديرية كبريات المؤسسات أو مركز الضرائب.

1-2-2 إعادة جدولة الديون الجبائية للمؤسسات التي تعاني من صعوبات مالية .

و تهدف هذه التدابير إلى :

- مساعدة و مرافقة المؤسسات التي تواجه صعوبات مالية قصد تمكينها من إعادة جدولة ديونها الجبائية على امتداد فترة لا تتجاوز 36 شهر .
- يرافق تطبيق هذا الإجراء أليا مسح كلي لغرامات الوعاء و التحصيل.
- تعلق هذه التسهيلات بالديون الجبائية المفروضة و لها طابع نهائي أي ليست موضوع طعن أو التي استنفذت جميع الطعون النزاعية، أو الديون الجبائية الناتجة عن غرامات غش جبائي.⁹

1-2-3 تدابير تتعلق بالأعباء التي تخضع من الضريبة.

و في هذا المجال أدرج المشرع ضمن الأعباء التي تخضع من الضريبة اشتراكات الضمان الاجتماعي و بالتالي فإنها لا يمكن أن تكون بأي حال من الأحوال موضع تقويم ضريبي.

1-2-4 أهم الإجراءات الجبائية و التعديلات التي مست القانون الجبائي:

- رفع من نسبة الرسم على القيمة المضافة من 7% و 17% إلى 9% و 19%
- رفع معدل الاستهلاك الداخلي على بعض المنتجات التبع، السيارات التي تزيد سعة اسطوانتها عن 2000 سم مكعب ، الموز
- الرفع من معدل الرسم على المنتجات البترولية
- إخضاع فوائض القيمة المتنازل عنها للعقارات المبينة و غير مبينة إلى الضريبة على الدخل الاجمالي بمعدل 5%

1-2-5 التدابير المتعلقة بالأنظمة الجبائية :

- إمكانية اختيار الخضوع للنظام الحقيقي للأشخاص الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة الذي لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 30.000.000 دج و بقاء سريان هذا الخضوع لمدة 3 سنوات
- تبسيط إجراءات تصريح و دفع الضريبة للأشخاص الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة و إمكانية اختيار الدفع الكلي في نصف السنة (من 01 جوان إلى 30 جوان) أو الدفع على ثلاث أجزاء :

✓ من 01 جوان إلى 30 جوان

✓ من 01 إلى 15 سبتمبر

✓ من 01 إلى 15 ديسمبر

2- دراسة الوضعية الجبائية للجزائر خلال الفترة (2015-2016):

1-2 الإيرادات الجبائية المحققة خلال السنتين 2015-2016

قدرت المبالغ الاجمالية المحققة الى غاية 2016/12/31، 4 758.3 مليار دج أي بنسبة تقدر بـ 107% مقارنة مع الاهداف المرجوة في قانون مالية 2016، و هي تشكل بمجملها من إيرادات الجباية البترولية و التي قدرت بـ 682.6 مليار دج و الجباية العادية بـ 3 7،075 مليار دج. و من اجل تحليل إيرادات الجباية العادية فان اغلبها من الإيرادات الضريبية. بمبلغ 2 636 مليار دج أي بنسبة (85.7%) تليها الجباية الجمركية بمبلغ 9، 390 مليار دج أي بنسبة (13.7%) و املاك الدولة بمبلغ 6،48 مليار دج أي بنسبة (1.6%).¹⁰

و الجدول الموالي يوضح الإيرادات الجبائية المحققة سنة 2016 و مقارنتها مع الأهداف المسطرة لقانون مالية 2016:
جدول رقم (01) الإيرادات الجبائية المحققة سنة 2016 (مليار دج)

النسبة المحققة %	المداميل المحققة الى غاية 2016/12/31	قانون مالية 2016	التعيين
111 %	3 075.1	2 765.1	الجبائية العادية
121 %	2 636.2	2 171.8	الإيرادات الضريبية
70 %	390.9	560.3	الإيرادات الجمركية
147 %	48.6	33.0	أملاك الدولة
100 %	1 682.6	1 682.6	الجبائية البترولية
107 %	4 758.3	4 447.7	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات من وزارة المالية الجزائرية

2-2 تقييم الضغط الجبائي خلال الفترة 2012-2016

الإيرادات الجبائية العادية المتعلقة بالناتج الداخلي الخام خارج المحروقات و الفلاحة (PIB HH-HA) أظهرت معدل ضغط جبائي متغير باستمرار ما بين 24.2% و 25.5% خلال الفترة من سنة 2012 إلى سنة 2016.¹¹ و الجدول الموالي يوضح تطورات الضغط الجبائي خلال المدة 2012-2016

جدول رقم (02) تطور الضغط الجبائي خلال الفترة (2012-2016) (مليار دج)

2016	2015	2014	2013	2012	التعيين
3 075.8	2 906	2 614.7	2 538.9	2 363.8	الجبائية العادية
12 296.6	11 521.2	10 813.2	10 042.2	9 250.6	الناتج المحلي الخام خارج المحروقات و القطاع الفلاحي
25.0 %	25.2 %	24.2 %	25.3 %	25.5 %	معدل الضغط الجبائي

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات من وزارة المالية الجزائرية

2-3 تقييم المداخيل الجبائية خارج الجباية الجمركية و أملاك الدولة

المداخيل الجبائية المحققة إلى غاية 2016/12/31 قدرت بـ 4 318.8 مليار دج و قد حققت زيادة قدرت بـ 181.4 مليار دج و بنسبة 4% مقارنة مع الإيرادات الجبائية المحققة إلى غاية 2015/12/31 (خارج الجباية الجمركية و أملاك الدولة) و الجدول الموالي يوضح قيم الجباية البترولية و الجباية العادية للفترة 2012-2016.

جدول رقم (03) تطور الجباية البترولية و العادية خلال الفترة (2012-2016) (مليار دج)

التعيين	2012	2013	2014	2015	2016
الجبابة العادية	2 078.1	2 100.5	2 218.9	2 414.5	2 636.2
الجبابة البترولية	1 519.0	1 615.9	1 577.7	1 722.9	1 682.5
المجموع	3 597.1	3 716.4	3 796.6	4 137.4	4 318.8

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات من وزارة المالية الجزائرية

التحصيلات الجبائية العادية المحققة من طرف المصالح الجبائية إلى غاية 2016/12/31 (خارج الجبابة المحققة من الصادات) سجلت قيمة مضافة قدرت بـ 12% بالمقارنة مع سنة 2015 أي بقيمة 2040.9 مليار دج بعد أن كانت 1830.3 مليار دج.

خلال سنتي 2015 و 2016 سجلت المديرية الجهوية للجزائر العاصمة و مديرية كبريات المؤسسات اكبر النسب بـ 47.6% و 20.2% سنة 2016 بعد أن كانت قد سجلت نسبة 44.8% و 21.7% سنة 2015 و الجدول الموالي يلخص جميع القيم :

جدول رقم (04) تطورات الجبابة العادية خلال الفترة (2015-2016) (مليار دج)

الفارق	التحصيلات الجبائية				المديريات
	2015	%	2016	%	
18%	821.5	44.88%	970.9	47.6%	مديرية كبريات المؤسسات
4%	397.7	21.73%	411.9	20.2%	المديرية الجهوية الجزائر
9%	115.6	6.32%	125.5	6.10%	المديرية الجهوية سطيف
7%	109.8	6%	117.3	5.7%	المديرية الجهوية وهران
7%	100.7	5.5%	107.7	5.3%	المديرية الجهوية البليدة
6%	89.2	4.87%	94.9	4.6%	المديرية الجهوية قسنطينة
8%	81.3	4.44%	87.8	4.3%	المديرية الجهوية عنابة
3%	54.1	2.96%	58.3	2.9%	المديرية الجهوية الشلف
10%	42.8	2.34%	46.9	2.3%	المديرية الجهوية ورقلة
8%	17.8	0.97%	19.2	0.9%	المديرية الجهوية بشار
12%	1830.3	100%	2040.9	100%	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات من المديرية العامة للضرائب

أ- مداخيل الجبابة العادية المسجلة على مستوى مديرية كبريات المؤسسات في سنة 2016 قدرت تحصيلات الجبابة العادية من طرف مديرية كبريات المؤسسات بلغت 970.7 مليار دج لتسجل زيادة تقدر بـ 18% أي بقيمة 149.4 مليار دج مقارنة بسنة 2015 .
الجدول الموالي يوضح حجم التحصيلات المحققة من الجبابة العادية سنة 2016 و مقارنتها بسنة 2015

جدول رقم (05) تطورات الجباية العادية حسب طبيعة الضرائب و الرسوم خلال الفترة (2015-2016) (مليار دج)

2015			2016			الضرائب و الرسوم
نسبة م ك مؤسسات	م ضرائب الجهوية	م كبريات مؤسسات	نسبة م ك مؤسسات	م ضرائب الجهوية	م كبريات مؤسسات	
%72	306.5	221	%76	380	288.8	الضريبة على الأرباح
%59	336.9	198.1	%57	348	198.5	الرسم على القيمة المضافة
%22	592	127.7	%22	633	137.2	الضريبة على الدخل/الأجور
%48	204	98.3	%48	203	96.7	الرسم على النشاط المهني
%100	45.7	45.7	%100	46.6	46.6	الرسم الداخلي / تبغ
%100	0.2	0.2	%100	41.1	41.1	الرسم الداخلي / للمشروبات الكحولية
%26	80.2	20.6	%37	86.5	31.9	الضريبة على الدخل/ لغير الأجراء
%38	100.6	38.7	%29	89.2	25.6	الطابع
%100	22.5	22.5	%100	19.7	19.7	الرسم الإضافي على التبغ
%61	9.6	5.9	%59	15	8.9	الرسم الإضافي على الكحول
%82	5.6	4.6	%78	5.4	4.2	الرسم الداخلي/ المشروبات الكحولية
%38	0.8	0.3	%18	1.1	0.2	رسم المرور/ المشروبات الكحولية
%30	125.7	37.9	%41	172.3	71.5	ضرائب و رسوم أخرى
%45	1830.3	821.5	%48	2040.9	970.9	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات من المديرية العامة للضرائب

من خلال الجدول يلاحظ أن أهم الضرائب المحصلة من طرف مديرية كبريات المؤسسات و المديريات الولائية تتمثل في الضريبة على الأرباح و الرسم على القيمة المضافة حيث قدرت قيمة الضريبة على الأرباح بـ 288.8 مليار دج سنة 2016 و بقيمة 221 مليار دج سنة 2015 أي بزيادة تقدر بـ 67.8 مليار دج و بنسبة 30.6% و هذا بالنسبة لمديرية كبريات المؤسسات

بخصوص الضريبة على أرباح الشركات المحصلة فهي تمثل أغلبها في العمليات الناتجة عن الرقابة على الوثائق و التحقيق المحاسبي و الجدول الموالي يوضح ذلك :

جدول رقم (06) تطورات تحصيل ض.أ.ش خلال الفترة (2015-2016) (مليار دج)

2015			2016		
النسبة	ض.أ.ش (التسويات)	إجمالي ض أ ش	النسبة	ض.أ.ش (التسويات)	إجمالي ض أ ش
%14	31.7	221	%5	14.3	288.8

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات من المديرية العامة للضرائب

أما بخصوص الرسم على القيمة المضافة حققت مديرية كبريات المؤسسات 198.5 مليار دج في سنة 2016 لتسجل انخفاض قدر بـ 0.2% (-0.4 مليار دج) مقارنة مع سنة 2015 أين تم تسجيل ما قيمته 198.1 مليار دج. و فيما يتعلق بالرسم على القيمة المضافة الناتج و المحصل من التسويات الجبائية فقد سجل نسبة تقدر بـ 2.3% لكلا السنتين 2015 و 2016. و الجدول الموالي يوضح ذلك :

جدول رقم (07) تطورات تحصيل ر.ق.م خلال الفترة (2015-2016) (مليار دج)

2015			2016		
النسبة	ر.ق.م (التسويات)	إجمالي ر.ق.م	النسبة	ر.ق.م (التسويات)	إجمالي ر.ق.م
%2.3	4.5	198.1	%2.3	4.3	198.5

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات من المديرية العامة للضرائب

بالنسبة للرسم على النشاط المهني المحصل من طرف مديرية كبريات المؤسسات للسنوات 2015 و 2016 فقد سجل لسنة 2016 قيمة تقدر بـ 96.7 مليار دج ومقارنة بسنة 2015 أين تم تحصيل 98.3 مليار دج أي بفارق نقصان يقدر بـ 1.6 مليار دج و بنسبة 2% .
كما تقدر نسبة التحصيلات المحققة من طرف مديرية كبريات المؤسسات بالنسبة لإجمالي المديريات الجهوية فتقدر نسبة التحصيل بـ 48% .
و الجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (08) تطورات تحصيل ر.ن.م خلال الفترة (2015-2016) (مليار دج)

2015			2016		
النسبة	ر.ن.م (التسويات)	إجمالي ر.ن.م	النسبة	ر.ن.م (التسويات)	إجمالي ر.ن.م
%0.24	0.24	98.3	%0.72	0.7	96.7

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات من المديرية العامة للضرائب

بالنسبة لوضعية التحصيلات المتعلقة برسم المرور و الرسم الداخلي على الاستهلاك المطبقة على التبغ و المشروبات الكحولية فقد حققت ما يلي :

جدول رقم (09) تطورات تحصيل الرسم الداخلي خلال الفترة (2015-2016) (مليار دج)

طبيعة الرسم	2015	2016	% الفارق
الرسم الداخلي على الاستهلاك / للمشروبات الكحولية	4.6	4.2	-8.6%
الرسم الداخلي على الاستهلاك / للتبغ	45.7	46.6	2%
رسم المرور على الكحول	0.3	0.2	-33%

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات من المديرية العامة للضرائب

ب- مداخيل الجباية العادية المسجلة على مستوى المديريات الولائية للضرائب :

عمليات التحصيل المحققة من طرف المديريات الولائية خلال السنوات 2015 و 2016 حققت قيمة إضافية قدرت بـ 69.5 مليار دج ما بين السنتين 2015 و 2016. و الجدول الموالي يوضح مختلف الضرائب و الرسوم المحصلة خلال سنة 2016 و مقارنتها بسنة 2015 :

جدول رقم (10) تطورات الجباية العادية على مستوى المديريات الولائية حسب طبيعة الضرائب و الرسوم (مليار دج)

الفارق %	2015		2016		التعيين
	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	
%1	%37.50	906.6	%34.80	918	الرسم على القيمة المضافة TVA
%7	%24.50	592	%24	633	الضريبة على الدخل الإجمالي للمرتبات والأجور IRG/S

%24	%12.70	306.6	%14.40	380	الضريبة على أرباح الشركات IBS
%0	%8.40	204	%7.70	203	الرسم على النشاط المهني TAP
%11-	%4.20	100.6	%3.40	89.2	حقوق الطابع D/TIMBER
%8	%3.30	80.3	%3.30	86.5	الضريبة على الدخل الإجمالي لغير الأجراء Salaires IRG/NON
-	%0.008	0.2	%2	52	الرسوم على المنتجات البترولية
%2	%1.90	45.7	%1.80	46.6	الرسم الداخلي على الاستهلاك/التبغ
%10	%1.30	31	%1.30	34	حقوق التسجيل D/ENREGISTREMENT
%16	%1	23.8	%1.10	27.7	الضريبة الجزائرية الوحيدة IFU
%12-	%0.90	22.5	%0.70	19.7	الرسم الإضافي على التبغ
%3	%0.70	16.6	%0.60	17.1	الرسم الداخلي على الاستهلاك/المشروبات الكحولية
%56	%0.40	9.6	%0.60	15	الرسم الداخلي على الاستهلاك/التبغ
%88	%0.20	4.9	%0.30	9.2	الحقوق و الرسوم المنجمية
%2	%0.20	4.1	%0.20	4.2	الرسوم على المنتجات المحروقات
%22	%0.10	3.2	%0.10	3.9	رسم المرور على الكحول
%19	%0.10	3.2	%0.10	3.8	رسم على رقم الأعمال للعمليات الهاتفية
%50-	%0.30	6.8	%0.10	3.4	مساهمات وكلاء السيارات
%150	%0.03	0.8	%0.10	2	الرسم على الزيوت و الشحوم
%23	%0.10	1.3	%0.10	1.6	رسم التطهير و الرسم العقاري TF/TEOM
-	%2.10	50.7	%4.80	126	المنتجات الأخرى
%9	%100	2414.5	%100	2636.2	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات من المديرية العامة للضرائب

يعتبر الرسم على القيمة المضافة المصدر الأهم في تمويل خزانة العمومية للدولة و الجماعات المحلية، و فيما يتعلق بتحصيلات هذا الرسم لسنة 2016 فقد بلغت قيمة 918 مليار دج أي زيادة قدرت بنسبة 1% مقارنة بسنة 2015 التي بلغ فيها قيمة تحصيلات هذا الرسم ما يقدر بـ 906.6 مليار دج.

التحصيلات الأهم في الرسم على القيمة المضافة كان من عمليات الاستيراد و التي بلغت قيمة 570 مليار دج فحين تقابلها عمليات التحصيل على العمليات الداخلية 348 مليار دج، و هذا يعكس حجم عمليات الاستيراد التي تمت خلال سنة 2016 من جانب الاهداف المسطرة في قانون المالية لسنة 2016 بخصوص تحصيلات الرسم على القيمة المضافة فقد كان الهدف تحصيل ما يقارب 1138.4 مليار دج، إلا أن التحصيلات المحققة فعلا لم تتجاوز 80.6% من المبلغ المسطر له أي بقيمة 918 مليار دج و الجدول الموالي يوضح ذلك :

جدول رقم (11) تطورات تحصيل ر.ق.م على مستوى المديرية الولائية خلال الفترة (2015-2016) (مليار دج)

طبيعة الرسم	ق م 2016	التحصيلات إلى غاية 2016/12/31	%نسبة التحصيلات
الرسم على القيمة المضافة/العمليات الداخلية	439.8	348	%79
الرسم على القيمة المضافة/عمليات الاستيراد	698.6	570	%82
المجموع	1138.4	918	%80.6

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات من المديرية العامة للضرائب

الفوارق بين التقديرات أو الأهداف المسطرة و العمليات المحققة بخصوص الرسم على القيمة المضافة ترجع لعدة أسباب نذكرها كالتالي :

✓ تزايد العمليات المعفاة من الرسم خلال سنة 2016، و ارتفاع طلبات استرجاع الرسم على القيمة المضافة من الأطراف التي تتعامل مع القطاعات المعفاة؛

✓ ارتفاع في عدد الأشخاص الخاضعين لنظام الضريبة الجرافية الوحيدة و بالتالي عدم التعامل بالرسم؛

✓ انخفاض عمليات تحصيل الرسم على القيمة المضافة؛

✓ انتشار السوق الموازية؛

✓ عمليات البيع بدون فاتورة.

أما بخصوص إحصائيات التحصيلات المحققة من طرف كل مديرية نلخصها في الجدول التالي :

الجدول رقم (12) تحصيلات الرسم على القيمة المضافة للعمليات الداخلية إلى غاية 2016/12/31 (الوحدة (مليار دج))

النسب	القيم	المديريات
57%	198.5	مديرية كبريات المؤسسات
15.8%	55	المديرية الجهوية الجزائر
7.7%	26.7	المديرية الجهوية سطيف
5%	17.4	المديرية الجهوية وهران
4.3%	14.8	المديرية الجهوية البليدة
3.5%	12.2	المديرية الجهوية عنابة
3.5%	12.2	المديرية الجهوية قسنطينة
1.5%	5.1	المديرية الجهوية شلف
1.3%	4.5	المديرية الجهوية ورقلة
0.5%	1.7	المديرية الجهوية بشار
100%	348	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات من المديرية العامة للضرائب

كما سجلت تحصيلات الضريبة على الدخل الإجمالي لسنة 2016 زيادة قدرت بـ 7.6% مقارنة بسنة 2015 لتجاوز ما قيمته 668.3 مليار دج و بمعدل 99% من الأهداف المسطرة لقانون مالية 2016 .
و الجدول الموالي يوضح ذلك :

جدول رقم (13) تطورات تحصيل ض.د. على مستوى المديرية الولائية خلال الفترة (2015-2016) (مليار دج)

طبيعة الضريبة	ق م 2016	التحصيلات إلى غاية 2016/12/31	%نسبة التحصيلات
الضريبة على الدخل الإجمالي / للأجور	627.9	632.6	101%
الضريبة على الدخل الإجمالي / لغير الأجراء	94.1	86.9	92%
المجموع	722	719.5	99%

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات من المديرية العامة للضرائب

من خلال الجدول المبين أعلاه يلاحظ أن تحصيلات الضريبة على الدخل الإجمالي تتعلق بالنسبة الأكبر منها بالضريبة على الدخل الإجمالي على الأجور بنسبة 88% .

بحيث سجلت الضريبة على الدخل الإجمالي للأجور زيادة مقدرة بـ 7% ما بين 2015 و 2016 .

و بخصوص الضريبة على الدخل الإجمالي لغير الأجراء فنوضحها في الجدول الموالي :

الجدول رقم (14) تحصيلات الضريبة على الدخل الإجمالي /لغير الأجراء إلى غاية 2016/12/31 (الوحدة (مليار دج)

التطور		تحصيلات ض.د./لغير الأجراء		الضريبة على الدخل الإجمالي لغير الأجراء
بالنسب	بالقيم	2015	2016	
3.3-%	0.24	7.41	7.17	ض.د./إ. اقتطاع من المصدر (الحقوق.الكفالات)
79.4-%	0.93	1.17	2.10	ض.د./إ. اقتطاع من المصدر (الأرباح الموزعة من الشركات)
35.4-%	5.32	15.01	20.33	السنة الجارية
14-%	1.62	10.9	12.52	2015
5.5-%	0.08	1.49	1.57	2014
23.8-%	0.34-	1.44	1.10	2013
3.2-%	0.09-	2.98	2.89	2012
-	-	0.01	0.002	ض.د.إ. 4% (من الجمارك)
22.4-%	5.35	23.94	29.29	ض.د./إ. اقتطاع من المصدر
9.8-%	0.8	8.21	9.01	ض.د./إ. اقتطاع من المصدر (المدخيل العقارية)
84-%	4.23-	5.09	0.81	ض.د./إ. الأرباح الصناعية و التجارية 20% المحررة
94.2-%	2.56-	2.72	0.16	ض.د./إ. الأرباح الغير تجارية 20% المحررة
8.17-%	6.57	80.37	86.94	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات من المديرية العامة للضرائب

- في إطار التدابير الجبائية الجديدة المتضمنة في قانون مالية 2016 فقد تم ما يلي :
- ✓ إلغاء النظام الجبائي المبسط و التي كانت تقدر فيه نسبة الضريبة على الدخل الإجمالي 20%.
 - ✓ تحديد سقف رقم أعمال الخضوع لنظام الضريبة الجرافية الوحيدة بـ 30.000.000 دج .
 - ✓ أما بخصوص التحصيلات الضريبة على الدخل الإجمالي /لغير الأجراء، على مستوى المديرية الجهوية فقد كانت الإحصائيات كالتالي:

الجدول رقم (15) تحصيلات الضريبة على الدخل الإجمالي /لغير الأجراء حسب كل مديرية جهوية سنة 2016 (الوحدة (مليار دج)

النسب	القيم	المديريات
36.9%	31.9	مديرية كبريات المؤسسات
17.5%	15.1	المديرية الجهوية الجزائر
10.5%	9.1	المديرية الجهوية سطيف
8.7%	7.5	المديرية الجهوية قسنطينة
7.5%	6.5	المديرية الجهوية البليدة
6%	5.2	المديرية الجهوية وهران
5.7%	4.9	المديرية الجهوية عنابة
3.4%	2.9	المديرية الجهوية شلف
3.2%	2.8	المديرية الجهوية ورقلة
1%	0.9	المديرية الجهوية بشار
100%	86.5	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات من المديرية العامة للضرائب

يلاحظ من خلال الجدول أن القيمة الأكبر من تحصيلات الضريبة على الدخل الإجمالي لغير الأجراء إلى غاية 2016/12/31 قد حققت في مديرية كبريات المؤسسات و المديرية الجهوية للجزائر ثم تليها ولاية سطيف. التحصيلات المحققة بخصوص الضريبة على أرباح الشركات إلى غاية 2016/12/31 قدرت بـ 380 مليار دج بنسبة محققة تقدر بـ 113% مقارنة بالأهداف المسطرة لقانون مالية سنة 2016 :

جدول رقم (16) تطورات تحصيل ض.د. خلال الفترة (2015-2016) (مليار دج)

طبيعة الضريبة	ق م 2016	التحصيلات إلى غاية 2016/12/31	%نسبة التحصيلات
الضريبة على أرباح الشركات	336.1	380	113%

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات من المديرية العامة للضرائب

قيمة التحصيلات الأهم كانت قد حقق من طرف مديرية كبريات المؤسسات بنسبة تقدر بـ 76% و بقيمة قدرت بـ 288.8 مليار دج .

أما بخصوص المديرية الجهوية التسعة فقد كانت قيمة التحصيلات لضريبة على أرباح الشركات كما يلي :

جدول رقم (17) تطورات تحصيل ض.د. حسب كل مديرية جهوية خلال الفترة (2015-2016) (مليار دج)

التطور	2015		2016		المديرية
	النسب	القيم	النسب	القيم	
	92%	67.8	72%	221	مديرية كبريات المؤسسات
	5.7%	4.2	11%	35.1	المديرية الجهوية للجزائر
	2%	1.5	4%	12.7	المديرية الجهوية سطيف
	0.95%	0.7-	4%	12.6	المديرية الجهوية وهران
	1%	1.1	2%	6.8	المديرية الجهوية البليدة
	0.2%	0.2-	2%	6.7	المديرية الجهوية عنابة
	0.8%	0.6-	2.3%	7.1	المديرية الجهوية قسنطينة
	0.6%	0.5	1%	2.2	المديرية الجهوية ورقلة
	0.1%	0.1-	0.7%	2.1	المديرية الجهوية شلف
	0.1%	0.1	0.06%	0.2	المديرية الجهوية بشار
	100%	73.5	100%	306.5	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات من المديرية العامة للضرائب

خلال سنة 2016 بلغت قيمة التحصيلات من الضريبة على أرباح الشركات على عمليات التسوية الجبائية 20.1 مليار دج (الرقابة على الوثائق، التحقيق المحاسبي و عمليات التسوية) أي بنسبة 5% من إجمالي التحصيلات العادية و هذا المبلغ قد سجل انخفاض مقارنة بنسبة 2015 أي بقيمة 39.3 مليار دج و بنسبة 13%.

3- النتائج و التوصيات :

❖ نتائج:

- الجباية البترولية مازالت تمثل المورد الرئيسي لميزانية الدولة، كما أن إصلاح النظام الضريبي لم يكن له دور فاعل في الرفع من مردودية الجباية العادية إلى جانب عدم قدرته على التأثير على بنية هيكل الجباية العادية الذي بقيت تسيطر عليه الضرائب غير المباشرة بصورة كبيرة وواضحة.
- لقد أضفى الإصلاح الضريبي بعض البساطة والشفافية على النظام الضريبي ، والتي تتلاءم أفضل من السابق مع الواقع الاقتصادي الذي عرف الكثير من المتغيرات ، إلا أن هذه البساطة والشفافية لم تكن كافية للرفع من مردودية الضريبة خاصة فيما يتعلق بالتدابير الخاصة بتبسيط نظام الضريبة الجزافية الوحيدة فبالرغم من حجم المجتمع الضريبي الخاضع لهذه الضريبة إلا إن إجراءات تبسيطها لم تحقق عوائد هامة إلى خزينة الدولة.

- كانت فعالية الإصلاح الضريبي محدودة جداً ، حيث تبين لنا أنه رغم التطور الإيجابي الذي عرفته مختلف الاقطاعات الضريبية إلا أنها لم تكن كافية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية المتمثلة في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، إضافة إلى عجز الجباية العادية عن تمويل كل النفقات الجارية.
- النظام الضريبي لم يستطع رفع حصيلة الجباية العادية بسبب عدم تمكنه من الوصول إلى أوعية ضريبية جديدة ذات مردودية كبيرة، وضعف الإيرادات التي توفرها المؤسسات الإنتاجية بسبب ضعف هذا القطاع، وعدم تنوع مصادر الدخل زيادة على استفحال ظاهرة التهرب الضريبي رغم الإجراءات التي تضمنها الإصلاح للقضاء عليها .
- فعالية التحفيزات الضريبية التي تضمنتها قوانين المالية في إحداث استثمارات جديدة ، لم تنجح في خلق أوعية ضريبية جديدة، والسبب في ذلك يرجع إلى غياب الاستقرار التشريعي، وعدم توفر بنية تحتية تستجيب لمتطلبات الاستثمار لان التحفيزات الجبائية لا تعتبر العامل الوحيد للنهوض بقطاع استثماري نشط.

❖ التوصيات

- في ضوء النتائج السابقة التي توصل إليها الباحثين من خلال هذه الدراسة فإنه يمكن تقديم التوصيات التالية:
- إدراج الإصلاح الجبائي في إطار سياسة اجتماعية واقتصادية شاملة و انخراط هذا الإصلاح في إطار سياسة عامة لتدبير المالية العمومية بداء من تحصيل الضرائب و انتهاء بتدبير النفقات العمومية بجميع أشكالها.
 - إيجاد توازن في هيكل الموارد الجبائية بين الضرائب المباشرة و الغير المباشرة قصد تحقيق العدالة الضريبية
 - عقلنة التحفيزات الضريبية وترشيد الإنفاق الجبائي بما يتماشى والظروف الاقتصادية، ورفع من كفاءة الإدارة الضريبية وجهاز التحصيل الضريبي ، بترشيد الإنفاق الحكومي ومحاربة أشكال الفساد.
 - إحداث الضريبة على الثروة و العمل على زيادة الضرائب على الاستثمار الغير منتج، كالأراضي الغير مبنية أو الغير مستغلة في الفلاحة
 - ضرورة وضع سياسة شاملة و متوافقة لمعالجة الإشكاليات الناتجة عن تنامي القطاع الموازي.
 - مراجعة الطرق التي تتم بها المراجعة و الرقابة الضريبية باعتماد نظام معلوماتي يمكن من عقلنة و برمجة هذه العمليات و استهداف الملفات القابلة للرقابة.
 - التحصيل الفعال للديون الجبائية باعتماد مقاربة تمكن من وضع أولوية للملفات المراد تحصيلها انطلاقاً من أهميتها.
 - وضع منظومة جبائية تتلائم مع القدرة التمويلية للمقاولات .
 - مراجعة النظام الجبائي المتعلق بعمليات الاندماج و الاقتناء و نقل الملكيات.
 - تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين و تبسيط الإجراءات أكثر للخاضعين للنظام الجبائي الحقيقي.
 - تسريع الإدارة الجبائية الالكترونية.
 - العمل على تحقيق الاتصال بين الإدارة الضريبية والمكلفين باستخدام مختلف الوسائل كتنظيم أبواب مفتوحة على إدارة الضرائب و توعية المكلف بدور الضريبة الاقتصادي والاجتماعي... الخ، وهو ما يدعم إرساء ثقافة ضريبية تسهل تطبيق كل التدابير والإجراءات الضريبية.

المراجع و الإحالات:

¹ -la lettre de la DGI .bulletin d'information de la direction générale des impôt.2016 p.02

- ² - المادة 66 من قانون مالية سنة 2016 ،الجمهورية الجزائرية.
- ³ - المادة 182 مكرر من قانون 79-07 المؤرخ في 21 جويلية 1979 المتضمن قانون الجمارك، الجمهورية الجزائرية
- ⁴ - المادة 23 من قانون مالية سنة 2016 ،الجمهورية الجزائرية.
- ⁵ - المادة 24 من قانون مالية سنة 2016 ،الجمهورية الجزائرية.
- ⁶ - المادة 56 من قانون مالية سنة 2016 ،الجمهورية الجزائرية.
- ⁷ - المادة 26 من قانون مالية سنة 2016 ،الجمهورية الجزائرية.
- ⁸ - المادة 50 و ما يليها من قانون الرسم على رقم الأعمال لسنة 2017، الجمهورية الجزائرية.
- ⁹ - المادة 90 من قانون المالية لسنة 2017 ،الجمهورية الجزائرية.
- ¹⁰ - التقرير السنوي للإحصائيات المالية ، وزارة المالية الجزائرية ،سنة 2016 ص 09
- ¹¹ - التقرير السنوي للإحصائيات المالية، مرجع سبق ذكره، سنة 2016 ص 10

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

نورالدين بعيليش، عمر الفاروق زرقون، مراد حجاج (2017). قراءة في قوانين المالية الجزائرية وأثرها على الوضعية الجبائية للفترة (2015 و2016). المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية. المجلد 03 (العدد 02). الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة. ص.ص. 81-94.



يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـ **رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.

المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.



The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.

Algerian Review of Studies in Accounting and Finance is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0)**.